وزارة هزاع المجالي الأولى وحلف بغداد 14-20 كانون الأول 1955

أ.د. عباس حسين الجابري — جامعة ذي قار/ كلية الآداب- قسم التاريخ

علي عطية كامل — جامعة ذي قار/ كلية الآداب- قسم التاريخ

الخلاصة:

سعى الملك حسين بن طلال الى أدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد ووجده في هزاع المجالي أكثر السياسيين الأردنيين تأييدا له لذا عهد اليه بتشكيل الوزارة ,غير ان هزاع المجالي واجهته صعوبات عدة تمثلت في أختيار الوزراء, ورفض الرأي العام الأردني والكتل السياسية والأحزاب لحلف بغداد لذلك رفضت تشكيل هزاع المجالي للوزارة الساعية لدخول حلف بغداد ,الأمر الذي أدى الى أعلان الأضراب العام وأستمرار المظاهرات ومطالبة الملك بأتخاذ اجراء سريع للحد من وزارة هزاع المجالي ,الأمر الذي جعل الوزارة في وضع صعب اضطر رئيس الوزاراة بعدها الى تقديم استقالته, وبذالك عدت اقصر وزارة أردنية اذ لم تدم اكثر من ستت أيام .

المقدمة:

رأى هزاع المجالي بأن المملكة الأردنية دولة فقيرة من ناحية الأمكانيات الأقتصادية فضلا عن أدراك لخطورة الوضع والتهديد المستمر من جهة اسرائيل ,لذا سعى من خلال سياسته الى التقرب والأستفادة من الدول العربية والمجاورة حيث ايد دعوة الأتحاد العراقي –الأردني ,وعندما طرح حلف بغداد كان من اكثر الأردنيين تاييدا له ,ووجد فيه خير فرصة للنهوض بالمملكة الأردنية من الناحية الأقتصادية وذلك بالحصول على قروض ومساعدات مالية من دول الحلف ,وكذلك المساعدة العسكرية في حالة وقوع اعتداء خارجي من اي جهة كانت .

قسم البحث على مبحثين وخاتمة ,تناول المبحث الأول اجراءات تشكيل الوزارة ,اما المبحث الثاني فقد خصص الى سياسة هزاع المجالي في ادخال المملكة الأردنية في حلف بغداد وما ترتب عليها ,فيما جاءت الخاتمة فيما توصل اليه بحث من نتائج .

اعتمدنا على مجموعة من الوثائق المنشورة لوزارة الخارجية البريطانية وعدد من الكتب العربية والمعربة فضلا عن عدد من الرسائل والأطاريح الأكاديمية وعدد من الدراسات المنشورة .

المبحث الأول : أجراءات تشكيل الوزارة:

عهد الملك حسين في الثالث عشر من كانون الأول عام 1955 إلى هزاع المجالي[1] بتأليف الوزارة[2]. حيث جاء اختيار الملك لدرايته بميول هزاع المجالي نحو نوري السعيد وتأييده لحلف بغداد فضلاً عن ما تتمتع به عائلة المجالية من تأثير ونفوذ في القوت المسلحة الأردنية[3].

و يبدو ان الملك حسين أراد من تكليف هزاع المجالي إرسال تطمينات للحكومة البريطانية من ردة الفعل وإعلامها بسعيه للدخول في حلف بغداد ، فكان هزاع المجالي أكثر السياسيين الأردنيين اندفاعاً لدخول المملكة الأردنية في حلف بغداد وقد لخص هذا الاندفاع بأربعة أسباب هي[4] :

أولاً : حاجة المملكة إلى تعديل المعاهدة مع بريطانيا وتقليص مدتها من اثني عشر سنة إلى أربع سنوات.

ثانياً : زيادة عدد القوات المسلحة عدداً وعدة والحصول على أسلحة حديثة وطائرات مقاتلة وأموال ثابتة لتمويل القوات.

ثالثاً : مساعدات اقتصادية لتعمير البلاد وإقامة مشاريع كبيرة للتقليل من الاعتماد على المعونات الخارجية.

رابعاً : التخلص من القيادة البريطانية في الجيش العربي الأردني خلال أربع سنوات.

زار سليمان النابلسي هزاع المجالي في بيته وطلب منه التخلي عن فكرة إدخال المملكة في حلف بغداد وتعهد له بان لا يقبل هو وزملائه تشكيل الوزارة قبله ، كما طلبت سميحة زوجة هزاع المجالي والتي كانت جالسة بالقرب من زوجها ان يأخذ فكرة النابلسي غير ان هزاع المجالي رفض الفكرة[5].

على الرغم من ان هزاع المجالي اعترف للرأي العام بان الحلف يلقي على المملكة الأردنية تبعات استراتيجية

والتزامات عسكرية تحد من حريتها في مجال العلاقة الدولية إلا انه كان يرى كل هذه أقل مما هو عليه من قيود المعاهدة البريطانية الأردنية لعام 1948، فضلا عن انه سيمد المملكة بمساعدات كثيرة في ظل عدم صدق نية الدول العربية في تقديم مساعدة مالية وحاجة القوات المسلحة إلى السلاح ،وكذلك ثقل القضية الفلسطينية التي تتحمل المملكة عبئها[6].

لم يكن هزاع المجالي يجهل المآسي التي ألحقتها السياسة البريطانية بالبلاد العربية ولكنه كان يرى في الوقت نفسه ان بريطانيا هي ذات الحضور الأقوى في المنطقة عموماً وفي المملكة الأردنية خصوصاً وان الضرورة الواقعية تقتضي ان تضع المملكة يدها بيد بريطانيا لكي تكسب مزيداً من المنعة ومن الشعور بالأمن القومي وأكثر ما كان يقلق هزاع هو وجود إسرائيل والخطر الذي تمثله ومن هنا فانه كان يرى ان التعلق بالأماني القائلة بأن العرب يستطيعون مناهضة بريطانيا وكبح الخطر الإسرائيلي في آن واحد ليس إلا من قبيل اللعب بالنار ، ولهذا سعى لإدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد على الرغم من إدراكه صعوبة الموقف عندما عهد إليه بتأليف الوزارة واعترافه بكبر المسؤولية لذا طلب من زملائه ان يعينوه[7].

اتصل هزاع المجالي في نفسه اليوم الذي كلف بتأليف الوزارة بالقائم بأعمال السفارة العراقية وطلب منه ابلغ الحكومة العراقية بضرورة التنفيذ الفوري للالتزامات المالية التي وعدت بإعطائها للمملكة الأردنية بعد زيارته للعراق[8] ، وطلب منه ايضا ان يحث حكومته للسعى للتأثير على الصحافة الأردنية لصالح الوزارة الجديدة في عزمها على الانضمام لحلف بغداد[9].

ورأت الحكومة البريطانية عبر سفيرها في المملكة الأردنية تشارلز ديوك"Charles Duke " بأن هذين المقترحين يمثلان أفضل مساهمة يمكن ان تقدمها الحكومة العراقية لدعم الجهود البريطانية ، وطلب من وزارة خارجية بلاده ان توجه إلى السفير البريطاني في بغداد بإقناع حكومة العراق للأخذ بهذه المقترحات وان يكون ذلك بصورة شخصية ومن دون ذكر اسم السفير البريطاني في المملكة الأردنية ولا حتى اسم هزاع المجالي[10].

كما بدأ هزاع المجالي مشاوراته مع بعض النواب الذين بلغ عددهم ما يقارب الثلاثين نائباً[11] بين لهم ان الهدف من سياسته الخارجية هو استبدال المعاهدة مع بريطانية بمعاهدة خاصة والحصول على الدعم المالي والعسكري من بريطانيا وتحقيق مطالب المملكة الأردنية كافة مقابل دخول الحلف[12]. حيث اتخذ من المذكرة التي أعدتها الوزارة المستقيلة أساس لسياسته[13], واستئناف المباحثات من النقطة التي توقفت عندها[14].وبعدها طالب هزاع المجالي بعضهم بالدخول في تشكيلة الوزارة, غير ان قسم من النواب اعتذر عن الدخول فيها لانهم مرتبطين مع جماعة وقسم آخر من النواب اعتذر أيضاً خشيةً من الرأي العام[15].

قي صباح الرابع عشر من كانون الأول عام 1955 عُهد إلى هزاع المجالي بتشكيل الوزارة[16] حيث جاء في البيان الملكي أن تكون سياسة الوزارة على النحو الآتي[17]:

1- ان تقوم سياسة المملكة الأردنية الخارجية على التفاهم والتآزر المطلق مع الدول العربية.
2- المحافظة على العلاقات الطبيعية مع جميع الدول الصديقة.

وفيما يتعلق في الشؤون الداخلية :

1- تمكين السيادة القومية.
2- العمل المتواصل لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.
3- تنظيم جهاز الدولة على أسس من الحق والكفاءة والأمانة.
4- مضاعفة الاهتمام بالشؤون العسكرية.

غير ان هزاع المجالي واجهته عدة مشاكل أعاقة تشكيل للوزارة, أولها اختياره للوزراء ولا سيما الوزراء الفلسطينيين من الضفة الغربية[18]، فقد كانت هناك اتفاقية غير مكتوبة منذ عام 1950 تنص على ان نصف أعضاء الوزارة يجب ان يكونوا من الضفة الغربية والباقي من الضفة الشرقية أذ من السهل اختيار وزراء الضفة الشرقية ولكن من الصعب جداً الإتيان بوزراء من الضفة الغربية وذلك بسبب ما جلبته استقالة الوزراء الأربعة[19].

من اجل ذلك سعى لإقناع زعماء الضفة الغربية في لقائه مع وفد نابلس في مكتبه في الرابع عشر من كانون الأول عام 1955 وشرح هدفه من دخول حلف بغداد[20] ومما قال لهم : "هذه قناعتي وربما لكم قناعة بعكسها تماماً واني على استعداد لسماعها ومناقشتها واستدعيتكم للتحاور فإذا ما اتفقنا على وجهة نظر واحدة يكون ذلك الأفضل أما في حالة تمسك كل منا برأيه انا أعمل لدخول الحلف وانتم تعملون عكس ذلك فعلى كل منا ان يسلك

الطريق الديمقراطي وانا بعد تشكيل الوزارة سأسعى للحصول على ثقة مجلس النواب الأردني على أساس حلف بغداد واشتراك الأردن فيه وان المعاهدة ستعرض على جميع المؤسسات التشريعية للموافقة عليها أما في حالة عدم الموافقة عليها فان الأمر سيعتبر منتهياً"[21].

أجاب وفد نابلس هزاع المجالي بان حلف بغداد يكبل البلاد بقيود الاستعمار من جديد ويورط المملكة في عداء مع الاتحاد السوفيتي بدون سبب أو مبرر ، كذلك كان ردهم بخصوص المعاهدة البريطانية بانها قد مضى عليها زمن ، أما المساعدات المالية فان الدول العربية عرضت هذا أكثر من مرة وانها على استعداد لتقديم المال ، وأكدوا لهزاع المجالي بانهم غير مسؤولين عن المظاهرات ان حدثت[22].

قرر الوفد في ظهر نفس اليوم بعد فشله في إقناع هزاع المجالي بالعدول عن سياسته بإدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد مقابلة الملك وإخباره برفضهم لوزارة هزاع المجالي التي اسموها بـ(وزارة الحلف) وفعلاً قابلوا الملك الأ انه رفض ذلك وطلب منهم ان يبحثوا الأمر مع وزير البلاد الذي بدوره امتنع عن إجابتهم[23].

أما المشكلة الثانية التي واجهها هزاع المجالي في تشكيله للوزارة ، هي وجود الجنرال جيرالد تمبلر(Gerard Templar) في عمان لانزعاج الرأي العام منه[24] وقد رأى هزاع المجالي ان الضرورة تقتضي مغادرته البلاد وهدده بعدم تشكيل الوزارة إذا بقى ,وأرسل إلى السفير البريطاني يخبره بذلك ، فامتثل تمبلر للطلب وغادر عمان الساعة الرابعة عصر نفس اليوم الرابع عشر من كانون الأول عام 1955 إلى لندن[25] بعد ان اتفق مع هزاع على القيام بالمهمة من جديد إذا وجدت الوزارة الجديدة انها في وضع يسمح لها باستئناف المفاوضات[26].

فيما كانت المشكلة الأكبر التي اعترضت الوزارة هي التدخلات المصرية و السعودية الرافضة لحلف بغداد، اذ قام القائم بأعمال الأخيرة بإنفاق أموال كثيرة على عدد من الشخصيات الأردنية والفلسطينية لمنع تشكيل وزارة هزاع المجالي الذي يسعى الى ادخال المملكة الأردنية الى حلف بغداد[27]. كذلك قام الوزير أنور السادات الموجود في عمان بزيارة إلى المقدس لاستقطاب القيادات الجماهيرية وتذكر تقارير المفوضية العراقية في عمان بأن أنور السادات كان في عمان من الحادي عشر حتى الرابع عشر من كانون الأول عام 1955 بصفته رئيساً للمؤتمر الشعبي الإسلامي وقام بتوزيع مبالغ كبيرة على بعض الشخصيات الفلسطينية وأجرى سلسلة من اللقاءات مع زعماء الضفة الغربية وغادر المملكة الأردنية متوجهاً إلى السعودية[28].

من جهة أخرى شن الإعلام المصري حملة واسعة لإسقاط الوزارة ففي صباح الخامس عشر من كانون الأول أذاعت إذاعة القاهرة خبر بان هزاع المجالي المكلف بتأليف الوزارة الأردنية الجديدة هو من المؤيدين للسياسة البريطانية[29] ، أما إذاعة صوت العرب فأذاعت بان عباس المجالي أمير اللواء ومدير شرطة عمان شقيق هزاع المجالي قد رشح لمنصب نائب رئيس أركان الجيش الأردني[30] غير انه حابس المجالي وليس عباس هو ابن رفيفان المجالي عم هزاع وشقيق زوجته سميحة ولم يرشح لهذا المنصب في هذا الوقت.

لم تكتفِ الحكومة المصرية بهذا بل حركت المفتي أمين الحسيني لإرسال تلغراف من القاهرة إلى الملك حسين وهزاع المجالي يحذرهما من وجود مؤامرة لإجبار المملكة الأردنية على الدخول في حلف بغداد ، كما تجمهر الطلبة الأردنيون في القاهرة أمام السفارة الأردنية وطالبوا هزاع المجالي بالتراجع عن الدخول في الحلف[31].

وفي الساعة العاشرة من صباح يوم الخامس عشر من كانون الأول عام 1955 قابل الملك هزاع المجالي وكابينته الوزارية لأداء القسم الدستوري ولشرح خطوط سياسته فنالت موافقة الملك وصادق عليها و جاءت على النحو الآتي[32] : "هزاع المجالي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والاقتصاد ، عباس ميرزا وزيراً للداخلية ، جميل التوتنجي وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية ، بشارة غصيب وزيراً للمالية ، فرحان شبيلات وزيراً للدفاع ، محمد علي الجعبري وزيراً للعدلية والزراعة ، عمر صالح البرغوثي وزيراً للمعارف ، عارف العارف وزيراً للاشغال العامة ، فريد ارشيد وزيراً للبرق والبريد والطيران المدني ، جليل بدران وزيراً للتجارة والإنشاء والتعمير".

احتفظ هزاع المجالي بوزارة الاقتصاد آملاً في إقناع سعيد علاء الدين وزير الاقتصاد في الوزارة السابقة لقبوله هذه الحقيبة عند عودته من مباحثات الوفد المالي في لندن[33].

والحقيقة ان الوزراء كانوا متفقين مع هزاع المجالي على سياسته التي انتهجها فيما يتعلق بمواصلة البحث مع الجانب البريطاني في موضوع ضم المملكة الأردنية في حلف بغداد ، ويؤكد سليمان موسى على هذا بقوله إن الوزراء كانوا يعرفون سلفاً بأن هدف هزاع المجالي الدخول في حلف بغداد حيث حاول بعض الوزراء فيما بعد التنصل من المسؤولية والادعاء بأنهم اشتركوا وهم لا يعرفون انها ستواصل البحث في موضوع حلف بغداد[34].

المبحث الثاني :سياسة هزاع المجالي في أدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد والنتائج التي ترتبت عليها:
اتخذ هزاع المجالي جملة من الإجراءات التي رأى بانها كفيلة بالسيطرة على الشارع وخاصة في الضفة الغربية ، فعلى صعيد الأمن الداخلي اتخذ تدابير وقائية ذات سرية للحفاظ على الأمن والاستقرار في أرجاء البلاد وتوجه بعد ذلك لإقناع الصحافة الأردنية بأهمية خطوته الجديدة فأعد بياناً سلمه للصحفيين في الخامس عشر من كانون الأول عام 1955 واطلع أصحاب الصحف اليومية الرئيسة (فلسطين ، الأردن ، الدفاع) على حقائق المفاوضات التي اجريت في الورارة السابقة مع تمبلر كاملة للحصول على تأييدهم وحذرهم من مغبة إشاعة الخلاف في البلاد[35] ، أما فيما يتعلق بالدعاية المصرية والسعودية فقد حرص على وضع السفارتين المصرية والسعودية تحت لمراقبة وتوعد باتخاذ إجراءات مضادة إذا هاجمت سياسة وزارته.
أعلنت الكتل السياسة والأحزاب في صباح الجمعة السادس عشر من كانون الأول على رفضها لسياسة هزاع المجالي وسعيه الى ادخال المملكة الأردنية في حلف بغداد لذا اعلنت الإضراب العام [36] حيث أغلقت الحوانيت ومن ثم قامت المظاهرات بعد صلاة الجمعة أمام الجامع الحسيني الكبير بعمان وكذلك في القدس ونابلس والخليل وبيت لحم[37] وفي المساء أذاع راديو القاهرة خبراً مفاده أن متحدثاً بلسان وزارة الخارجية البريطانية صرح اليوم بانه ليس هناك أية تدابير لعودة تمبلر إلى عمان لاستئناف المفاوضات مع الوزارة الأردنية الجديدة فيما يتصل بشؤون الدفاع بل سيكون استئناف المفاوضات رهناً بقرار هزاع المجالي رئيس الوزراء ، ثم عاد وأذاع خبراً لوكالة (يونايتد بريس) اللندنية ان هزاع المجالي سيعلن قريباً عن إدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد وان حالة الطوارئ أعلنت في العاصمة الأردنية[38].
عقد مجلس الوزراء جلسة وزارية في يوم السبت السابع عشر من كانون الأول عام 1955 لاتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع في البلاد وعرض خلالها هزاع المجالي أجوبته على أسئلة طرحها عليه مراسل وكالة رويتر في لقاء أجري معه صباح ذلك اليوم ودارت حول المباحثات السابقة التي تمت مع تمبلر وعن الوقت الذي ستبدأ فيه المحادثات من جديد وموقفه من محطات الإذاعة وما تنشره عن الحوادث في عمان وبقية المدن والى أي درجة تناولت المباحثات موضوع فلسطين[39]. وسرعان ما نشر اللقاء في إذاعتي الشرق الأدنى وإسرائيل[40] ما ادى بالمظاهرات ان اندلعت في عموم المملكة وشملت أغلب مدن الضفة الغربية شاركت فيها أعداد كبيرة من العمال وشهدت مشاركة النساء[41] حيث أبرقت جمعيات الاتحاد النسائي إلى هزاع المجالي استنكرت سياسة الوزارة ورفضت الدخول في حلف بغداد[42].
ونزل طلاب وطالبات المدارس الابتدائية والثانوية في شوارع عمان لمشاركة المتظاهرين ولعبوا دوراً كبيراً بعد تلقيهم شعارات مكتوبة على قصاصات ورق من قبل أساتذتهم ليهتفوا بها وأخذوا يرشقون الحجارة فعرقلوا سير الحركة وكان من الصعب ان يفرق رجال الشرطة جموعاً مؤلفة من فتيات كبيرات أو حتى صبيان وفتيان بأعمار تتراوح بين العشر والاثني عشر سنة[43]. فيما أرسلت قوة من الجيش إلى اريحا بعد فشل الشرطة في صد المتظاهرين غير ان هذا لم يمنع المتظاهرين من الهجوم على مقر وكالة الغوث واتلاف محتوياتها[44].
وفي السلط وقعت اشتباكات وأعمال عنف ادت الى جرح احد عشر متظاهر ودمرت عدد من المنشآت الحكومية وسيارات تابعة للشرطة ، وسيطر المتظاهرون على بعض الدوائر ورفض الضباط الأردنيين أوامر غلوب باشا بقصف المدينة بالمدفعية[45].
أما في الخليل فقد هاجم اللاجئون مخازن المواد الغذائية وكذلك مقر الوزير محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل سابقاً لاشتراكه في الوزارة[46] وفي اربد هتف طلاب المدارس بالاتحاد مع سوريا واحرقوا سيارة تابعة للنقطة الرابعة الأمريكية[47].
هاجم المتظاهرون سيارة تابعة للشرطة في طولكرم بينما قتل في الزرقاء ضابطاً بريطانياً هو الكولونيل لويد (Colonel Lloud) وفي عجلون أحرقت مدرسة تابعة لمشروع النقطة الرابعة كما أشعلت النيران في مستشفى المدينة[48]. أما القدس فقد هاجم المتظاهرون القنصليات الأمريكية والبريطانية والفرنسية ورموها بالحجارة[49].وقتلت الطالبة رجاء أبو عماشة من قبل رجال القنصلية البريطانية عندما حاولت إنزال العلم البريطاني[50] وكانت حصيلة اشتباكات القدس أربعة قتلى وسبعة عشر مصاباً[51] فيما تزعم الشيوعيين مظاهرات الكرك واشتبكوا مع الشرطة التي استطاعت السيطرة على الوضع[52] ، ويذكر غلوب باشا ان هزاع المجالي أعطى الأوامر بتفريق المتظاهرين ، وإطلاق النار عند الضرورة[53].
في هذه الأثناء أبرقت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها تدعوه على فتح باب التفاوض مع هزاع المجالي

وحثه على ضرورة إدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد حالاً كشرط بمصادقة الحكومة البريطانية على الاتفاقية المالية التي كان يجريها وفد أردني في لندن[54] ، وفي الوقت الذي كانت فيه المظاهرات قائمة عقد برام الله في السابع عشر من كانون الأول عام 1955 مؤتمراً ضم ما يقارب السبعون سياسي يمثلون رؤوساء البلديات وممثلين عن الأحزاب والاتجاهات السياسية الأخرى وبعض النواب اتخذوا فيه عدة مقررات أهمها مطالبة وزارة هزاع المجالي بعدم الدخول في الأحلاف الغربية وعدّوا حلف بغداد استعماراً من نوع جديد ، كما طالبوا بإيقاف المظاهرات إيقافاً تاماً ومواصلة الإضراب السلمي الشامل للمواطنين جميعهم باستثناء موظفي الصحة والأمن والبرق حتى مساء الاحد الثامن عشر من كانون الأول ، كما طالبوا بالاتصال بالنواب لإحباط الحلف حالما يعرض في المجلس والعمل على استقالة الوزارة[55].

ولإنقاذ الموقف دعي مجلس الوزراء للانعقاد مساء السابع عشر من كانون الأول عام 1955 وأمر هزاع المجالي وزير الداخلية بإعلان حالة الطوارئ في البلاد ، كذلك طلب من وزير المعارف إصدار بياناً يعلن تعطيل الدوام اعتباراً من اليوم التالي حتى اشعاراً آخر بحجة الحرص على سلامة الطلاب[56].

كما اتصل هزاع المجالي في الليلة نفسها بالسفير المصري بعمان وأعرب له عن استنكاره لتدخل إذاعتي صوت العرب والقاهرة في الشأن الداخلي للمملكة ، وأبلغه استنكاره لتحركات ونشاطات للملحق العسكري المصري في عمان غير القانونية وذلك بوجود ثلاث ضباط مخابرات مصريين في عمان قاموا بأعمال تدخل مباشر في الشؤون الداخلية الأردنية على الرغم من ان دخولهم الأراضي الأردنية جاء بحجة قرابته لعدد من الاخوان المسلمين المتواجدين في المملكة الأردنية لذا طلب هزاع المجالي بمغادرتهم البلاد فوراً[57].

ورغبةً من الحكومة البريطانية في إيضاح الموقف للرأي العام قدمت في صباح الاحد الثامن عشر من كانون الأول عام 1955 للمملكة الأردنية عرضاً جديداً مقابل انضمامها إلى حلف بغداد وكانت خلاصة ذلك العرض[58] :

1- إلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية بعد مدة من الانضمام.
2- تكون مدة الحلف خمس سنوات.
3- تحتفظ المملكة الأردنية بالتزاماتها المتصلة بالقضية الفلسطينية.
4- زيادة قوة الجيش العربي.
5- تعزيز قوة الفرقة المدرعة في الجيش العربي وتقديم أسلحة وسلاح الجو اللازم.
6- قيام بريطانيا والمجلس الاقتصادي لحلف بغداد بتقديم معونات اقتصادية لتمكين المملكة الأردنية من تنفيذ مشاريعها.
7- دفع معونة الجيش العربي لخزينة الدولة وليس إلى الجيش.
8- عدم الموافقة على انضمام إسرائيل إلى حلف بغداد.

غير انه على الرغم من تحذيرات هزاع المجالي للسفير المصري قامت إذاعة صوت العرب في صباح يوم الاحد الثامن عشر من كانون الأول عام 1955 بإذاعة خبر قيام مظاهرات في عمان وتجدد الاشتباكات في باقي المدن[59] وما ان اذيع الخبر حتى ازدادت أعداد المتظاهرين، إذ اشترك طلاب المدارس احتجاجاً على تعطيل الدوام ، وعلق سمير التنداوي على ذلك بقوله: "صباح الاحد واجه الطلبة أساتذتهم بهتافات مدوية – يسقط المجالي ، تسقط سميحة ! وسميحة هي زوجته وكانت خادمة للملك عبد الله ويعتقد الشعب انها تشتغل بتهريب الحشيش"[60]. ويبدو ذلك مستبعد عن سميحة لانها كانت ابنة الشيخ رفيفان المجالي ممثل الكرك في مجلس المبعوثان العثمانية ومن عائلة كبيرة من عشيرة المجالية.

أخذ المتظاهرون يتجولون في الشوارع وهددوا أصحاب المحلات التجارية بإغلاق محالهم فامتثل أصحاب المحلات خوفاً منهم ، وانطلقت خمس مظاهرات كبرى في عمان تجمعت كلها في مظاهرة واحدة كانت الأعنف منذ بدء الإضراب وتحول رشق للحجارة إلى إطلاق نار الأمر الذي دفع إلى إنزال الجيش في الشوارع ونشر الدبابات للسيطرة على الوضع[61] ومما زاد المظاهرات تأججاً إعلان أعداد كبرى من الموظفين مشاركة المتظاهرين وعدم عودتهم لوظائفهم إلا إذا استقالة الوزارة[62].

وصادف ان خرج السفير البريطاني من مكتب رئيس الوزراء حتى استقبله المتظاهرون بالحجارة والهتافات فسارعت السفارة البريطانية بالاتصال برعاياها تحذرهم من الخروج في هذا الوقت ، كما أُنزلت قوات مسلحة لتحيط بالسفارات والممتلكات الأجنبية ونصبت الخيام ومنعت المرور من قربها ، كما أنزلت في شوارع عمان

أربع كتائب من الجيش لإخلاء الشوارع ووضع الأسلاك وعززت بسيارات مصفحة ودبابات[63].

وفي عصر الثامن عشر من كانون الأول عام 1955 قابل وفد نابلس هزاع المجالي في مكتبه وطالبه بإصدار تصريح يؤكد فيه عدم دخول في حلف بغداد ، فامتنع المجالي قائلاً : "إنهم لم يقرروا شيئاً وان الموضوع في دور المباحثات والمفاوضات"[64].

أصبح الطريق صعباً أمام الوزارة وفي مساء اليوم نفسه دعى هزاع المجالي مجلس الوزراء إلى اجتماع وزاري[65] وذكر غلوب باشا ان هزاع المجالي لازال مصراً على متابعة تنفيذ سياسته واقترح في الاجتماع ان تنتقل الوزارة إلى وضع الهجوم فتعتقل محركي المظاهرات ثم قدمت لائحة باسماء منظمي المظاهرات فأخذ الوزراء يناقشون كل اسم على حدة واعترض وزير الداخلية على إلقاء القبض على أي منهم وعلى الرغم من ذلك اتفق على بعض الاسماء وقامت الشرطة بالقبض عليهم فيما بعد[66].

على الرغم من تدهور الوضع فقد أصر هزاع المجالي على المضي قدماً في سياسته وظلت الجماهير مستمرة في مظاهراتها وفي صباح الاثنين التاسع عشر من كانون الأول عام 1955 طلب كل من وزير الداخلية ووزير الاشغال العامة من هزاع المجالي ان يصدر بياناً مؤقتا ينتقد فيه حلف بغداد حتى تهدأ الأوضاع ثم يمضي في سياسته فيما بعد[67]. غير ان الأخير رفض الاقتراح معتبراً ذلك خروجاً على خلقه السياسي ومؤكداً لهم بانه لم يأتِ ليفرض رأيه بالحديد وإنما بالطرق الديمقراطية الدستورية متخذاً من مجلس النواب الحد الفاصل في بقائه أو استقالته[68].

نرى ان هزاع المجالي أخطأ في تقدير اختياره للوقت المناسب لتحقيق سياسته ، ففي الوقت الذي كانت فيه التدخلات المصرية والسعودية كبيرة لتأجيج الرأي العام الأردني لرفض الأحلاف وكذلك الكتل السياسية والأحزاب الرافضة لحلف بغداد وقفت كلها بوجه الوزارة فلو أخذ برأي الوزيرين وأخر تنفيذ سياسته لوقت آخر لربما لم يحدث ما حدث من مظاهرات وخروج الموقف عن السيطرة.

أذاع راديو القدس كلمة للملك حسين طالباً فيها المتظاهرين بالهدوء والإنصراف وطمأنهم بانه لا يوجد ما يضر القضية الفلسطينية[69] غير ان المتظاهرين استمروا وسقط الكثير من القتلى والجرحى بعد اشتباكات مع رجال الجيش في عمان على خلفية الهجوم على وكالة الغوث وكذلك القنصلية التركية في القدس[70].

بعد ظهر اليوم نفسه عقد مؤتمر في الضفة الغربية حضره ممثلون عن البلديات والغرف التجارية والنواب ورؤساء الوزارات السابقون والوزراء السابقون من مختلف مدن الضفة الغربية وبعد التداول في الموقف الراهن تقرر مواصلة الإضراب السلمي وتأليف لجنة تتولى وضع التدابير لعقد مؤتمر عام في عمان يوم الجمعة القادم على الأكثر يحضره ممثلون عن جميع أنحاء المملكة الأردنية ، كما قرر أصحاب الصحف اليومية التي تصدر من القدس وهي (الجهاد و الدفاع و فلسطين) التوقف عن الصدور اعتباراً من اليوم التالي احتجاجا على سعي الوزارة لادخال المملكة الأردنية في حلف بغداد[71].

استمر هزاع المجالي في البحث عن مخرج للازمة التي تمر بها وزارته ، فدعى مساء الاثنين التاسع عشر من كانون الأول عام 1955 مجلس الوزراء للاجتماع وطلب من المجلس السعي للحصول على إرادة ملكية بتعيينه حاكماً عسكرياً للسيطرة على الوضع إلا ان الطلب لم يلق القبول لدى بعض الوزراء خوفاً من تأزم الموقف أكثر مما هو عليه[72]. فأصبح هزاع المجالي في وضع صعب بعد رفض طلبه من قبل زملائه في الوزارة ، لذا رأى خير حل لخروج من المأزق هو حل البرلمان فاقترح على مجلس الوزراء ذلك وبرر هذا الإجراء بعلمه بان نقمة الشعب على ذلك البرلمان وطريقة انتخابه هو من يدفعهم للتظاهر[73] غير ان ما أدعى به غير صحيح فقد اتخذ هذا الإجراء لرفع استقالته والتخلص من الوضع الصعب بعد وصوله إلى طريق مسدود يصعب عليه إكمال سياسته خصوصاً بعد وصول الخلاف إلى داخل مجلس الوزراء.

جاء إجراء هزاع المجالي بناءً على الفقرة الثانية من المادة (74) من الدستور الأردني والتي تنص على "الوزارة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحل على ان تجري الانتخابات النيابية للوزارة انتقالية لا يجوز أي وزير فيها ان يرشح نفسه لهذه الانتخابات"[74].

فقد رأى هزاع المجالي بعد عجز وزارته على السيطرة على الموقف السياسي والأمني داخل البلاد ان حل مجلس النواب هو خير حل معتمداً على الدعم البريطاني والعراقي في الانتخابات النيابية العامة بعد ان أبدى الجانبان استعدادهما لتقديم الدعم المالي المطلوب لكسب الانتخابات فضلاً عن اعتماده بكل قوة على القصر وقيادة الجيش ، وقد أخبر هزاع المجالي السفير البريطاني بانه متأكد من ان الانتخابات الجديدة ستؤدي في النهاية إلى

إدخال المملكة الأردنية في حلف بغداد[75].

لم يمض وقت طويل بعد جلسة مجلسة الوزراء حتى رفع هزاع المجالي كتاباً ملتمساً من الملك حل مجلس النواب ، فوافق الأخير على ذلك وأصدر إرادة ملكية بذلك اعتباراً من اليوم الاثنين الموافق التاسع عشر من كانون الأول عام 1955[76].

زار وفد من زعماء الضفة الغربية في صباح الثلاثاء العشرين من كانون الأول عام 1955 هزاع المجالي لمطالبته بتقديم استقالته[77] وأخذ المتظاهرون في الضفة الغربية يهددون بالانفصال إذا وقعت وزارة المجالي على الدخول في حلف بغداد فيما أخذت الجموع تتوجه نحو بناية رئاسة الوزراء في عمان[78] وأعلن الأطباء والمحامين ووكلاء الوزارات عن رفضهم للوزارة ونزلوا للمشاركة مع المتظاهرين[79].

ازداد الوضع صعوبةً أمام الوزارة في هذا الوقت عندما قدم ثلاث من الوزراء استقالتهم[80] ثم صرح عارف العارف وزير الاشغال لوكالة الانباء العربية بانه هو وخمسة من الوزراء الآخرين أبلغوا رئيس الوزراء الأردني في ساعة متأخرة من الليل استقالتهم من مناصبهم وهؤلاء الوزراء هم (عباس ميرزا وزير الداخلية وعمر صالح البرغوثي وزير المعارف وجليل بدران وزير التجارة والانشاء والتعمير ومحمد علي الجعبري وزير الزراعة والعدلية وفريد ارشيد وزير البرق والبريد والطيران المدني) [81] وقال العارف انهم ذكروا في كتابهم إلى هزاع المجالي رئيس الوزراء ان النقطة الهامة التي تؤلم الشعب هي حلف بغداد ونرى من مصلحة الشعب والملك والبلاد ان تعلن فوراً عدم الموافقة للانضمام إلى الحلف ونرى ان فكرة حل مجلس النواب التي اقترحتموها تزيد النار اشتعالاً والواقع ان الشعب كان ضد مجلس النواب أما الآن فان الشعب ومجلس النواب متضامنان معاً يرفضان الحلف ولهذا لا نوافق على حل المجلس ونصر على نشر تصريح رسمي من الوزارة والملك بعدم الارتباط بحلف بغداد وإذا رُفض الطلب هذا فأننا نتقدم بالاستقالة راجين رفعها إلى الملك[82]. أمام هذا الوضع قدم هزاع المجالي استقالته في الساعة الحادية عشر من العشرين من كانون الأول عام 1955 فوصلة موافقة الملك على استقالته في الساعة الواحدة والنصف من اليوم نفسه ، وذكر ان الملكة زين والدة الملك حسين هي من طلبت من هزاع المجالي الاستعجال في تقديم استقالته خوفاً على عرش ابنها من الاضطرابات[83].

وفي الوقت نفسه قدم هزاع المجالي بياناً انتقد فيه المحطات العربية لتضليلها الأحداث ، كما هاجم السعوديين والمصريين بأنهم احدثوا بلبلة بين أبناء الشعب الأردني لتحقيق مطامعهم مخاطباً إياهم بقوله : "اين كنتم في بدء الكارثة عام 1948 ... ألم تكونوا أنتم بالذات السبب الرئيسي للنكبة ، ألم يكن بإمكانكم ان تستخدموا تأثير بترولكم في العالم للضغط عليه من اجل تحقيق مطالب العرب ..." [84].

على الرغم من قصر المدة التي تولى فيها هزاع المجالي رئاسة الوزراء إلا انها كانت مليئة بالأحداث التي عكست تكاتف أبناء المملكة الأردنية على الرغم من خلافاتهم للوقوف بوجه الأحلاف بغض النظر فيما إذا كانت هناك تدخلات خارجية هي من كانت تعطي الأوامر وتأجج المتظاهرين وتمولهم.

يذكر هزاع المجالي انه كان باستطاعته ان يفرض الحلف بالقوة من خلال تحريك المخاتير والتجار لتأييده بالمهرجانات والبرقيات وتوفير الوسائل كافة لذلك ، إلا انه فضل الاستقالة[85]. غير ان الحقيقة عكس ما أدعى به المجالي فقد ابتدأت الصعوبة منذ اختياره رئيسا للوزراء وما ان تشكلت الوزارة حتى شهدت البلاد موجة كبيرة من المظاهرات وتكتل القوى السياسية تكتلاً لم يسبق له ان حدث في تاريخ المملكة الأردنية ، كذلك خروج طلاب المدارس وفشل الوزارة في إرجاعهم بل كان قرارها بتعطيل الدوام أثره السيئ على البلاد الذي زاد من تدخل طلاب المدارس في المظاهرات وخروج الموقف من السيطرة على الرغم من إنزال الجيش للشارع وإصدار وزير الداخلية قرارا بمنع التجول ، فلم تحد تلك الإجراءات من خطورة الموقف ، كذلك محاولته لتنصيب نفسه حاكماً عسكرياً ، كما ان الوزارة فقدت نصابها القانوني عندما قدم ستة وزراء استقالتهم ومما يؤكد خروج الموقف من سيطرة هزاع المجالي قوله إلى غلوب باشا في العشرين من كانون الأول عام 1955 عندما ذهب لتقديم الاستقالة "لا استطيع الاستمرار إذا لم تكن الوزارة تقف إلى جانبي"[86]. كما ان الوزارة أصبحت في وضع صعب جداً عندما قتل بعض طلاب وطالبات المدارس في المظاهرات فقد تضاربت الأخبار في أعدادهم ، فذكر راديو باريس بان تصريح صادر من مصدر رسمي أكد على ان الاضطرابات التي شهدتها المملكة الأردنية أسفرت عن مقتل اثني عشر شخصاً وإصابة مائة[87] فيما إذاعة القاهرة أعلنت بان عدد القتلى والجرحى بلغ المئات[88].

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كالأتي :

1- شكل هزاع المجالي الوزارة بعد أزمة وزارية خلفتها استقالة الوزراء الفلسطينيين من وزارة المفتي لذلك واجه المجالي صعوبة منذ البداية من أبناء الضفة الغربية.
2- الفهم الشعبي للحلف بانه نوع من أنواع الاستعمار بطريقة جديدة.
3- تكتل الأحزاب والقوى المعارضة للغرب في صف واحد.
4- فشل هزاع في اتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع ومما زاد الأمر سوءً إنزال الجيش في الشوارع.
5- الدور الكبير الذي لعبته السعودية ومصر من خلال الإعلام ودفع الأموال لبعض القيادات الفلسطينية.
6- استقالة الوزراء والتنكر لوعودهم لهزاع المجالي قبل دخول الوزارة بالعمل على الدخول في حلف بغداد مما جعل الوزارة تفقد نصابها القانوني.
7- تزعز النفوذ البريطاني في المملكة الأردنية.
8- تدهور العلاقة بين المملكة الأردنية والسعودية و مصر فيما أصبح جمال عبد الناصر بطل قومي لدى الرأي العام الأردني.
9- تدهور علاقة هزاع المجالي بالكثير من الشخصيات الأردنية وخصوصاً من الضفة الغربية وأبناءها الذين أخذوا ينظرون إلى المجالي على انه حليف الاستعمار وعدو الشعب ووصفوا اندفاعه (هستيرياً).
10- على الرغم من تحقيق ما كان يرغب فيه هزاع المجالي بالوصول إلى رئاسة الوزراء إلا انه فشل في أسرع مما كان يتوقع بحيث لم يقدم حتى البيان الوزاري.

الهوامش والمصادر

(1) ولد في بلدة ماعين عام 1917 وتلقى دراسته الأبتدائية في الكرك وأنهى دارسته الثانوية في مدرسة السلط عام 1939 عمل في دائرة الأراضي والمساحة ثم كاتبا في محكمة صلح مادبا وعمان عام 1938-1943 التحق بجامعة دمشق وحاز على شهادة البكلوريوس في الحقوق عام 1946 مارس المحاماة في الكرك ثم انتقل الى عمان فعين موظفا للتشريفات في الديوان الملكي ثم رئيسا لبلدية عمان عام1948-1950 .تقلد منصب وزير الزراعة عام 1950 فوزير العدلية عام 1951 وانتحب عضوا في مجلس النواب عن منطقة الكرك لدورتين متتاليتين 1951-1956 ,وعين وزيرا للداخلية عام 1953 ,ووزيرا للعدلية عام 1954 وونائبا لرئيس الوزراء ووزيراللداخلية في ايار عام 1955 ,اسندت اليه رئاسة الوزراة في كانون الاول عام 1955 ,ثم عين عضو في مجلس الاتحاد العربي في ايار عام 1958 ,ووزيرا للبلاط الملكي في اب عام 1959 .وعضو مجلس الاعيان 1958-1959 ,شكل الوزارة للمرة الثانية في ايار عام 1959 وظل في هذا المنصب الى 29 اب عام 1960 حيث قتل نتيجة انفجار مدبر وقع في مبنى رئاسة الوزراة . حسن صالح عثمان وحامد احمد الشوبكي ,رجالات مع الملك عبدالله موسس المملكة الأردنية الهاشمية ,وزارة الثقافة ,عمان ,1995 ,ص95 .

(2) الحسين بن طلال , مجموعة وثائق رسمية من الفترة 1955-1957 ,عمان ,(د .ت),ص51؛
Europa publications Limited , The Middle East , Ed.8 , London , 1961 , P.194.

(3) فواز فائق سعيد ، السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، قسم الدراسات الدولية ، بغداد ، 1988 ، ص164.

(4) هزاع المجالي ، مذكراتي ,ط1 ,عمان ,1960 ص168-169.

(5) علي المحافظة ، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث ، ط1 ، دار الفارس ، عمان ، 1998 ، ص224.

(6) هزاع المجالي ، المصدر السابق ، ص169.

(7) ذياب مخادمة ، هزاع المجالي قراءة في تجربة حلف بغداد ، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي سيرته

وتجربته مع المذكرات ، المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وزارة الثقافة ، عمان ، 1996 ، ص124.

(8) ترأس هزاع المجالي في مطلع كانون الأول عام 1955 عندما كان يشغل منصب وزير الداخلية في وزارة سعيد المفتي الثالثة وفداً اقتصادياً لزيارة العراق تمكن من الحصول على قرض مالي. ارشيد فالح عيسى العبداللات ، العلاقات الأردنية – العراقية (1946-1958) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 1993 ، ص95.

(9) سليمان موسى ، أعلام من الأردن ، هزاع المجالي ,سليمان النابلسي ,وصفي التل ,ج1 ,عمان ,1986 ,ص53.

(10) محمد مسير عارية الربيعي ، السياسة البريطانية تجاه الأردن في عهد حكومة انتوني ايدن 1955-1957 ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية ,الجامعة المستنصرية ,2007 ,ص84.

(11) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص142.

(12) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، قصة محادثات تمبلر ,(د.م) ,(د ,ت) ص13.

(13) شكلت وزارة سعيد المفتي المستقيلة لجنة وزارية كان هزاع المجالي عضواً فيها لصياغة مذكرة للرد فيها على المذكرة البريطانية وتبين مطالب المملكة الأردنية مقابل الانضمام إلى حلف بغداد ولكن عندما عرضت المذكرة على مجلس الوزراء في الثاني عشر من كانون الأول عام 1955 لم يتوصل المجلس إلى اتفاق حولها. فواز محمود عقيل شرقي ، سعيد المفتي ودوره في السياسة الأردنية 1921-1974 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 1999 ، ص138.

(14) سليمان موسى ، المصدر السابق، ص29.

(15) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص13.

(16) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص142.

(17) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القدس ، مساء 14 كانون الأول 1955.

(18) وذلك لان استقالة الوزراء الفلسطينيين من وزارة سعيد المفتي وهم كل من نعيم عبد الهادي علي حسنا وسمعان داود وعزمي النشاشيبي الذين رفضوا حلف بغداد مما جعل قبول اي فلسطيني المشاركة في الوزارة امر صعب خوفاً من ان يتهموه بالخيانة للقضية الفلسطينية. تيسير الفارس ، العلاقات الأردنية الفلسطينية واقعها ومستقبلها ، دار الحقيقة الدولية للدراسات والابحاث ، عمان ، 2002 ، ص79.

(19) غلوب باشا ، جندي بين العرب ، مذكرات الجنرال غلوب قائد الجيش الأردني الأسبق ,ط1 , دار العلم للملايين وبيروت ,1958 ص311 ؛ علي إبراهيم علي البشايرة ، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط (1950-1957) ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الأداب ,جامعة اليرموك ,1994,ص95 .

(20) نجيب الأحمد ، فلسطين تاريخا ونضالا ,ط1 ,دار الجليل للنشر ,عمان ,1985,ص632 .

(21) علي محمد سعادة ، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاما 1921-1991,مطابع الدستور التجارية ,(د.م) ,(د.ت). ، ص47.

(22) نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص634 ؛ علي إبراهيم علي البشايرة ، المصدر السابق ، ص96.

(23) عبد الأمير محسن جبار ، التطورات السياسية الداخلية في الأردن 1946-1958 ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الأداب , جامعة بغداد ,1991,ص172 .

(24) وصل تمبلر في السادس من كانون الأول عام 1955 إلى عمان بوصفه سفيرا فوق العادة لبريطانيا للتباحث مع المسؤولين الأردنيين للتوصل إلى اتفاق حول المطالب الأردنية مقابل انضمام إلى حلف بغداد. غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص306.

(25) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة، قسم الانصات، راديو لندن، مساء 14 كانون الأول 1955.

(26) محمد مسير عارية الربيعي ، المصدر السابق ، ص83.

(27) الحسين بن طلال ، المصدر السابق، ص53.

(28) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص143.

(29) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القاهرة ، صباح 15 كانون الأول 1955.

(30) المصدر نفسه ، إذاعة صوت العرب ، صباح 15 كانون الأول 1955.

(31) زيدان خلف علي الجميلي ، العلاقات الأردنية المصرية من 1952-1970 دارسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ، 2012 ، ص58.

(32) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، تشكيل الوزارة الجديدة ، و71 ، 16 كانون الأول 1955 ، ص20 ؛

The Middle East Journal , Washington , vol.10 , No.2 , 1956 , P.186.

(33) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص143.

(34) سليمان موسى ، المصدر السابق، ص30.

(35) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص143.

(36) اصدر حزب التحرير بيان وصف فيه حلف بغداد بأخطر أنواع الاستعمار البريطاني كذلك الحلف معاهدة سياسية عسكرية لم تحدد لنهايتها مدة معينة وهو ضد أهل البلاد في الداخل ولحماية الاستعمار. للمزيد حول نص البيان ينظر : إبراهيم فاعور صيتان الشرعة ، الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية (1950-1957) ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الأداب , جامعة اليرموك ,1995 ، ص135.

(37) R. O. J. , vol.8 , 1953-1955 , from Amman to foreign office , December 16 , 1955 , P.739.

(38) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القاهرة ، مساء 16 كانون الأول 1955.

(39) للمزيد حول اللقاء ينظر : هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص16-17.

(40) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات إذاعة الشرق الأدنى ، 17 كانون الأول 1955 ؛ المصدر نفسه ، إذاعة إسرائيل ، 17 كانون الأول 1955.

(41) فتحي محمد فلاح درادكة ، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية 1953-1967,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الأداب جامعة اليرموك ,2001 ، ص46.

(42) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، المظاهرات في الأردن ، و62 ، 18 كانون الأول 1955 ، ص105.

(43) غلوب باشا ، المصدر السابق، ص310-311.

(44) R. O. J. , vol.8 , 1953-1955 , from Amman to foreign office , December 17 , 1955 , P.474.

(45) علي محمد سعادة ، المصدر السابق ، ص48.

(46) علي إبراهيم علي البشايرة ، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية ، ص98.

(47) النقطة الرابعة Point four : هي البند الرابع من خطاب الرئيس الأمريكي ترومان (Truman) التي تضمنت الدول المتأخرة اقتصادياً وتدخل في نطاقها منطقة الشرق الأدنى والشرق الأوسط ومن ثمَّ الدول العربية وتتضمن على إيجاد برنامج جريء للإفادة من التقدم العلمي والازدهار الاقتصادي وإعانة اقتصادية.
Arthur Zgardinar , The point four and the Arab world , the Middle East Journal , Washington , vol.14 , No.3 , July 1950 , P.290.

(48) علي المحافظة ، العلاقات الأردنية – البريطانية من تأسيس الأمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921-1957),دار النهار, بيروت ,1973,ص239.

(49) عمار رفعت البشتاوي ، العلاقات الأردنية الأمريكية 1946-1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، 1995 ، ص88.

(50) مفيد طاهر محمد ، الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية 1948-1993 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، 2005 ، ص60-61.

(51) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القاهرة ، 20 كانون الأول 1955.

(52) يعقوب زيادين ، البدايات ، السيرة الذاتية ... أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية ، ط2 ، دار ابن خلدون ، بيروت ، 1981 ، ص67.

(53) غلوب باشا ، المصدر السابق، ص311.

(54) R. O. J. , vol.8 , 1953-1955 , from Amman to foreign office , December 17 , 1955 , P.780.

(55) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2719 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، المظاهرات في الأردن ، و62 ، 18 كانون الأول 1955 ، ص106 ؛ عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق، ص173.

(56) منيب ماضي وسليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ط1,عمان ,1959 ، ص689.

(57) عبد الزهرة شهيد عجمي ، العلاقات المصرية الأردنية 1952-1958 ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية ,جامعة ذي قار ,2011 ، ص140.

(58) سليمان موسى ، المصدر السابق ، ص53.

(59) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، إذاعة صوت العرب ، صباح 18 كانون الأول 1955.

(60) سمير التنداوي ، إلى اين يتجه الأردن ، الدار المصرية ، القاهرة ، (د.ت) ، ص58.

(61) إبراهيم فاعور صيتان الشرعة ، المصدر السابق ، ص138.

(62) ضافي الجمعاني ، من الحزب إلى السجن 1948-1994 مذكرات ، ط1 ، رياض الريس ، بيروت ، 2007 ، ص49.

(63) سمير التنداوي ، المصدر السابق ، ص59.

(64) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص173.

(65) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص17.

(66) غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص312-313 . كان من بين الاسماء التي رفعت سليمان النابلسي وشفيق ارشيدات وفرح اسحق وعبد الرحمن سقير واعتقلت الشرطة النابلسي وأفرج عنه في مابعد في وزارة إبراهيم هاشم. علي المحافظة ، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن ، ص224.

(67) ذياب مخادمة ، المصدر السابق ، ص125.

(68) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص18.

(69) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القدس ، 19 كانون الأول 1955.

(70) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص43.

(71) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص43 ؛ علي محمد سعادة ، المصدر السابق ، ص48.

(72) The Middle East Journal , Washington , vol.10 , No.2 , 1956 , P.187.

(73) هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص18.

(74) الحسين بن طلال ، مجموعة وثائق رسمية ، ص54.

(75) محمد مسير عارية الربيعي ، المصدر السابق ، ص92.

(76) للمزيد حول نص كتاب حل المجلس والإرادة الملكية ينظر : هزاع المجالي ، هذا بيان للناس ، ص18-19.

(77) ضم الوقت عدد من الشخصيات أبرزهم حكمت المصري وكامل عريقات وأنور الخطيب. هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص173.

(78) R. O. J. , vol.8 , 1953-1955 , from Amman to foreign office , December 20 , 1955 , P.65.

(79) R.O.J.,vol.8, 1953-1955,From Gairo to Foregn Office, December 22 ,1955,p.747.

(80) عبد الأمير محسن جبار ، المصدر السابق ، ص174.

(81) في الوفد الذي كان فيه فرحان الشبيلات وزير الدفاع قد سافر في التاسع عشر من كانون الأول إلى بيروت ليرأس الوفد الأردني في المؤتمر الاقتصادي للشرقين الأدنى والأوسط والذي كان من المقرر عقده في العشرين من الشهر نفسه. د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، إذاعة صوت العرب ، 20 كانون الأول 1955 ؛

H. M. King Hussein in of Jordan , Uneasy lies the head , first published , London , 1962 , P.92.

(82) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، التقرير السياسي لشهر كانون الأول 1955 ، و56 ، 3 كانون الثاني 1956 ، ص43 ؛ د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو القاهرة ، 20 كانون الأول 1955.

(83) ذكرت ذلك لعوني عبد الهادي. عوني عبد الهادي ، مذكرات عوني عبد الهادي ، تقديم وتعليق خيرية قاسمية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص457-458.

(84) للمزيد حول نص البيان ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/2720 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي ، هزاع المجالي والأضاليل ، و54 ، (د.ت) ، ص138-139.

(85) هزاع المجالي ، مذكراتي ، ص173.

(86) غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص313.

(87) د . ك . و ، وكالة الأنباء العراقية ، مديرية التوجيه والإذاعة العامة ، قسم الانصات ، راديو باريس ، 22 كانون الأول 1955.

(88) المصدر نفسه ، راديو القاهرة ، بعد ظهر 22 كانون الأول 1955.